الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/32/YEM/1

الجمعية العامة

Distr.: General
8 November 2018

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والثلاثون
١ كانون الثاني/يناير – ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

اليمن

* استُنسِخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.18-18894(A)
1818894

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

خلفية عامة عن التطورات التي تشهدها الجمهورية اليمنية ٤

وصف المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير والعملية التشاورية بشأنها ٥

الاطار المعياري لحقوق الانسان ٦

تعزيز البناء القانوني والمؤسسي لحقوق الانسان ٦

المرحلة الانتقالية وحقوق الانسان ١١

اجراءات تعزيز حقوق الفئات الاولى بالرعاية المرأة والطفل وذوي الاعاقة واللاجئين ١٥

الحقوق والحريات ٢٠

الإجراءات والسياسات العامة في إعمال الحقوق الاقتصادية والثقافية ٢٢

التعاون مع آليات الأمم المتحدة ٢٧

الصعوبات والتحديات التي تواجه اليمن في اعمال السياسات المتعلقة بحقوق الانسان ٢٨

الخاتمة ٢٩

ملاحق التقرير ٢٩

مقدمة

١- تولي الحكومة اليمنية اهمية كبيرة لحماية وتعزيز حقوق الانسان وتسعى باستمرار إلى تطويرها وتعزيزها وبهذا الصدد تقدم الحكومة اليمنية تقريرها الثالث للاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة المعتمدة في المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان. بالاضافة الى اراء اليمن بشأن التوصيات والاستنتاجات وما قدمه من ردود بشأن المسائل والقضايا التي لم تعالج معالجة كافية خلال الحوار الذي جرى في اطار الفريق العامل المعني بالمراجعة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م. والذي تم أعتماد تقريره في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤م اثناء الدورة ٢٦ لمجلس حقوق الإنسان في الوثيقة رقم A/HRC/26/8.

٢- يتناول هذا التقرير جهود الحكومة اليمنية في مجال تفعيل التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل والتي تضمنت ١٩١ توصية تلقتها الجمهورية اليمنية، قبلت منها ١٦٦ توصية وتحفظت على ٢٥ توصية. وكانت الحكومة اليمنية قد تبنت فعلياً مضمون هذه التوصيات وغاياتها من خلال إقرار مخرجات الحوار الوطني الشامل الذي شهدته البلاد في العام ٢٠١٣ حتى بداية العام ٢٠١٤، والذي تضمن تغطية كافة معايير وغايات حقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير التي أقرتها الأمم المتحدة والتي لم تنضم إليها الجمهورية اليمنية حتى حينه.

٣- كما عملت سلطات الدولة المختلفة (الحكومة – البرلمان – القضاء – اللجان الوطنية المتخصصة) عقب إقرار توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان على تفعيل هذه التوصيات جنباً إلى جنب مع مخرجات الحوار الوطني الشامل في جهود اللجنة التأسيسية لإعداد مسودة الدستور الدائم للبلاد، وهي المسودة التي انتهى إعدادها في سبتمبر ٢٠١٤، وكان مفترضاً عرضها للحوار الشعبي في شهر أكتوبر ٢٠١٤ تمهيداً لطرحها للاستفتاء الشعبي في نوفمبر من نفس العام.

٤- وكما هو معلوم، كان للانقلاب العسكري الذي نفذته ميليشيا "الحوثي" بالتعاون مع بقايا الحكومة السابقة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ أثره الوخيم في تدمير جهود الدولة والمجتمع للخروج من نفق المرحلة الانتقالية التي عاشتها البلاد بعد ثورة ١١ فبراير ٢٠١١، والتي انعكست مطالبها واستحقاقاتها في مسودة الدستور، وهدف الانقلاب إلى إجهاضها.

٥- ورغم التحديات التي أفرزها هذا الانقلاب من انطلاق صراع مسلح في البلاد، والتحديات التي ما زال يفرزها، فقد عملت الحكومة اليمنية بنهج التعاون المتواصل بين أجهزة الدولة والمجتمعين السياسي والمدني على المضي قدماً في تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، سواء لتفعيل الالتزامات التي تستوجبها استحقاقات الثورة ومخرجات الحوار الوطني والتوافق الواسع على مسودة الدستور، وكذا بهدف احترام التزاماتها الدولية وتعهداتها الطوعية بما في ذلك التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٦- – يقدم هذا التقرير معلومات حول الإجراءات التي قامت بها حكومة الجمهورية اليمنية خلال السنوات الأربع الماضية لتنفيذ التوصيات بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبمساعدة المجتمع الدولي وتحالف دعم الشرعية في اليمن، ويعكس التقرير الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتغلب على التحديات التي تواجه قدرتها على تعزيز

حقوق الإنسان وحمايتها، لاسيما في ظل انقلاب مليشيات الحوثي وما ترتب عليها من اوضاع أثرت بشكل مباشر على مختلف مكونات الدولة والمجتمع اليمني وحقوق الانسان.

٧- إن حكومة الجمهورية اليمنية وهي تقدم تقريرها الثالث في إطار آلية المراجعة الدورية الشاملة لأوضاع حقوق الإنسان، تود الإحاطة بما تشهده اليمن من تطورات ومستجدات على كافة الأصعدة بما فيها مجال حقوق الإنسان والشأن الإنساني.

خلفية عامة عن التطورات التي تشهدها الجمهورية اليمنية

٨- في ٢٥ يناير اختتم اعمال مؤتمر الحوار الوطني الذي يعد الوسيلة الوطنية الشاملة التي يُعول عليها لرسم خارطة الطريق لمستقبل اليمن والخروج بالمعالجات والحلول لكافة القضايا الوطنية وقيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة المرتكزة على الحكم الرشيد المبني على أسس الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان والذي بدء أعماله بتاريخ ١٦ مارس بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم " ١١" لسنة ٢٠١٣م بتشكيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي يُمثل المرحلة الثانية من العملية الانتقالية وأنعقدت أعماله بمشاركة كل شرائح المجتمع اليمني. وبتمثيل ٥٠ % من إجمالي عدد المشاركين من الجنوب و٥٠ % من الشمال. وتمثل النساء بنسبة ٣٠ %، والشباب بنسبة ٢٠ %، بالإضافة إلى تمثيل الأحزاب السياسية، والحراك الجنوبي ومنظمات المجتمع المدني والحوثيين، وكذا المهمشين وذوي الإعاقة والنازحين والمغتربين وغيرهم من الفئات الاجتماعية.

٩- تمكن اليمنيون من التوصل إلى نتائج هامة جدا على كل الأصعدة التي تلامس تطلعات الشعب اليمني، وتجسدت في مخرجات الحوار الوطني، التي انبثق منها مسودة دستورا جديدا لبناء الدولة اليمنية الحديثة بشكلها الاتحادي. وكان اليمنيون يتطلعون إلى إجراء استفتاءا عام على مسودة الدستور للبدأ في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وبناء مؤسسات الدولة الاتحادية الجديدة.

١٠- في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م اجتاحت ميليشيا الحوثي العاصمة صنعاء بقوة السلاح وسيطرة على مؤسسات الدولة، وأعاقة العملية السياسية الهادفة إلى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الذي شاركوا في إعدادها. ونهبت هذه المليشيات سلاح الجيش والامن وكل مقدرات الدولة وفرضت في ٢١ يناير ٢٠١٥م الإقامة الجبرية على الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي ورئيس حكومته وعدد من الوزراء وبعد ان استطاع الرئيس عبدربه منصور هادي الخروج من تحت قبضة الميليشيا والذهاب في ٢١ فبراير ٢٠١٥م الى عدن وإعلانها عاصمة مؤقتة قامت الميليشيا مدعومة بالقوات الموالية للرئيس السابق بقصف القصر الرئاسي في معاشيق بعدن ثم اعلن زعيم المليشيات الحوثية قرار التعبئة العامة لاجتياح المحافظات الجنوبية والشرقية.

١١- طلب الرئيس عبدربه منصور هادي تدخل الدول العربية وفقا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، للتصدي لميلشيا الحوثي التي انقلبت على الشرعية الدستورية في البلاد. وفي ٢٦ مارس ٢٠١٥م تمت الموافقة على طلب الرئيس عبدربه واعلان تكوين تحالف عربي لدعم الشرعية من اثنتي عشر دولة بقيادة المملكة العربية السعودية، وفي مواجهة الزحف الحوثي على مناطق البلاد نشأت في ٢١ مارس ٢٠١٥م المقاومة الشعبية ضد تواجد الميليشيا وأسست الحكومة الشرعية الجيش الوطني، وفي ١٤ يوليو ٢٠١٥م حرر الجيش الوطني والمقاومة الشعبية

وبدعم من التحالف العربي محافظة عدن وتم طرد الميليشيا منها، بعد ذلك تم استعادة محافظات لحج والضالع وشبوة وابين والجوف ومارب واجزاء كبيرة من الحديدة.

١٢- هذا الانقلاب تسبب في خلق أوضاع إنسانية صعبة خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع معدل الفقر، وانحدار مستوى الخدمات الاجتماعية، وشحة الموارد، بالإضافة إلى الانتهاكات العديدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلية يتحتم على كافة المنظمات الدولية واليات حقوق الانسان، النظر للازمة اليمنية بعمق لتعقيدات الوضع في اليمن وأخذ أسباب تدهور الوضع بسبب الانقلاب وما تلاه من مواجهات عسكرية لانهائه بعين الاعتبار عند تقييم تلك الأوضاع أو اتخاذ مواقف بشأنها.

١٣- الحكومة اليمنية تسعى نحو تحقيق السلام الدائم والعادل في اليمن، والذي لن يتأسس الا بإنهاء الانقلاب وتنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ الذي يطالب بنزع سلاح المليشيات وتسليم مؤسسات الدولة للحكومة الشرعية ومحاسبة مرتكبي الجرائم في حق المدنيين والأطفال والنساء والمنشأت المدنية.

١٤- شهدت اليمن خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض تعيين ثلاثة مبعوثين أمميين لأحياء السلام في اليمن اخرهم المبعوث الحالي البريطاني / مارتن غريفيث وقد لبت الحكومة اليمنية، وبعد التشاور مع كافة الشركاء المجتمعيين، دعوات الحوار إلى جولات التفاوض كافة (جنيف ١ في ٢٠١٥ – جنيف ٢ في ٢٠١٥ – الكويت ٢٠١٦ – جنيف ٢٠١٨)، وفي سبيل التوصل لغايات استعادة السلم والاستقرار واستئناف المرحلة الانتقالية وبناء النظام السياسي المستقر للنهوض بأعباء تحقيق المطالب الشعبية التي رفعتها ثورة ١١ فبراير ٢٠١١ ومخرجات الحوار الوطني الشامل، تحملت الحكومة غياب الجدية والمصداقية والتحايل التي اتسم بها سلوك الانقلابين، بما في ذلك الانسحاب من جولات الحوار ومقاطعة بعضها الآخر، بما في ذلك الجولة التي دعا إليها مبعوث الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨ والتي كان مقرراً عقدها في جنيف.

وصف المنهجيةُ المعتمدة في إعداد التقرير والعملية التشاورية بشأنها

١٥- التزاما بالمبادئ التوجيهية الخاصة بأعداد هذا التقرير قامت وزارة حقوق الانسان بإعادة تشكيل اللجنة الفنية ومتابعة التقارير والملاحظات المقدمة من الوزارات المنضوية تحت اللجنة الفنية حيث تم تنفيذ عدد (٥) اجتماعا للجنة الفنية وتنفيذ عدد (٣) ورش عمل وتعميم مصفوفة التوصيات وطلب اجراءات تنفيذها على كل المؤسسات الحكومية والوزارات في الدولة من خلال توجيه خطابات رسمية لكل تلك الجهات لتوفير معلومات حول مدى تنفيذ كل توصية قبلتها الحكومة اليمنية رغم ما تمر به البلاد من ظروف معقدة.

١٦- اصدر وزير حقوق الإنسان قرار بتكليف فريق متخصص من موظفي وزارة حقوق الانسان لإعداد التقرير وجمع المعلومات الشاملة لتنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لجمع المعلومات من الجهات الحكومية ومراكز الإحصاء والمعلومات الرسمي، بالاضافة الى عقد ورشة عمل البدء بإعداد التقرير، والتي شاركة فيها اللجنة الفنية بالاضافة الى فريق اعداد التقرير من وزارة حقوق الانسان من أجل تحليل المعلومات والبيانات والإحصائيات وصياغة المسودة الأولية للتقرير واستعراض ومناقشة مسودة التقرير في إطار عملية مشاورات وطنية واسعة نفذتها وزارة حقوق

الانسان من خلال اجراء سلسلة من المشاورات الحكومية بين اعضاء الحكومة والتشاور مع عدد من منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال عقد سلسلة ورش عمل بمشاركة تلك الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين والإعلاميين والناشطين وكذا السلطة المحلية في عدد من المحافظات اليمنية واستيعاب الملاحظات ومن ثم اصداره.

الاطار المعياري لحقوق الانسان

١٧- تلتزم الجمهورية اليمنية بما يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الأول والثاني الملحقين بها، واتفاقية ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها. كما انضمت إلى اتفاقية الميثاق العربي لحقوق الإنسان (ميثاق إقليمي في إطار جامعة الدول العربية).

١٨- تلتزم الدولة بالعمل بدستور ١٩٩١ والتعديلات المدخلة عليه كاطار قانوني حاكم، أخذاً في الاعتبار التعهد الذي قطعته الدولة بتفعيل مخرجات الحوار الوطني الشامل ٢٠١٣، والتوافق المجتمعي على ما تضمنته مسودة الدستور ٢٠١٤ والتي عكست توجهات الحوار الوطني الشامل والمطالب الشعبية المستحقة في ثورة ١١ فبراير ٢٠١١.

١٩- خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، أدى الانقلاب على الحكومة الشرعية إلى تعطيل السلطة التشريعية عبر تقييد حرية أعضاء مجلس النواب (البرلمان) في المناطق التي يحتلها الانقلاب وفي مقدمتها العاصمة صنعاء، وفرار أغلب أعضاء مجلس النواب إلى المحافظات المحررة داخل البلاد، واضطرار البعض للإقامة في عواصم أجنبية خشية التعرض للاغتيال على يد ميليشيا الحوثي.

٢٠- رغم التزام الحكومة اليمنية بالتشاور المستمر مع عدد من أعضاء مجلس النواب واستطلاع آرائهم بشأن القضايا التشريعية المتنوعة، غير أن تعذر جمع مجلس النواب أدى إلى تعطيل استمرار الجهود السابقة للدولة في مجال المواءمة التشريعية بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة تلك التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية.

تعزيز البناء القانوني والمؤسسي لحقوق الانسان

توصيات رقم (٣٣ -٣٥ -٣٧ -٣٦ -٤٠ -١٠٩ -١٦٢ -١٦٣-١٣٠ -١٦٠)

٢١- **تطوير قدرات وزارة حقوق الإنسان** على صعيدي الهيكلة الداخلية وتعزيز الموارد البشرية ذات الخبرة، فعلى صعيد الهيكلة، قامت الوزارة باستحداث إدارة متخصصة في الدراسات والبحوث لإعداد المقترحات الهادفة لتعزيز جهود الوزارة والحكومة في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها، وتزويد الوزارات والأجهزة الحكومية بالمعرفة والموارد في مجال تحسين أدائها لمهامها

بالتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان وغاياتها. بالإضافة إلى تطوير بنية إدارة الرصد والتوثيق في مجال الانتهاكات كماً ونوعاً لمجابهة التحديات التي تواجه البلاد.

٢٢- على صعيد تعزيز الخبرات البشرية، قامت الوزارة بتعيين ٢١ خبيراً جديداً في القطاعات والإدارات العامة بينهم تسعة خبراء من قيادات مؤسسات المجتمع المدني ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان، و١٢ منسقاً للوزارة للنهوض بمهام الوزارة على المستويات المحلية في المحافظات والمديريات، ورعاية الوزارة لتكوين فرق للرصد والتوثيق (متطوعين) على المستويات المحلية أيضاً للعمل مع إدارة الرصد والتوثيق، وتدبير الموارد المالية الضرورية لتوفير المعدات والأدوات الضرورية لنهوض مختلف القطاعات والإدارات بمهامها.

٢٣- **إنشاء اللجنة الوطنية للتحقيق** في إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في سياق تعاظم التحديات على صعيد حقوق الإنسان بعد الانقلاب على الحكومة وتفاقم الصراع المسلح بصورة دامية، بادر فخامة رئيس الجمهورية وبعد التشاور مع الأطراف الحكومية، وتلبية لنداءات مؤسسات حقوق الإنسان غير الحكومية الوطنية والدولية لتأسيس لجنة وطنية مستقلة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مختلف الأطراف في البلاد والتحقيق فيها والتوصل لنتائج بشأنها، بما في ذلك تلك الانتهاكات المرتبطة بالصراع المسلح المستمر، ومن الخبراء المشهود لهم بالاستقلالية والنزاهة من قيادات المجتمع المدني والقضاة والمحامين.

٢٤- قامت اللجنة بإصدار خمسة تقارير دورية استعرضت فيها التدابير التي قامت بها لتلقي الادعاءات والمبادرة إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان بصورة محايدة وموضوعية، وتضمنت تلك التقارير الانتهاكات التي تم ارتكبتها في اليمن.

٢٥- **تشكيل لجنة وزارية لحقوق الإنسان** لتكون حلقة التنسيق الأساسية بين مختلف الوزارات، وبينها وبين الفاعلين الآخرين في بنية الدولة من أعضاء مجلس النواب وإدارات الحكم المحلي والقضاء، وبالتعاون مع المؤسسات العسكرية والأمنية، والتفاعل مع المؤسسات التي تقع خارج بنية الدولة من منظمات المجتمع المدني والنقابات والغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال والصناعات، والمؤسسات العاملة ف بمجالات الإغاثة الإنسانية.

٢٦- **إنشاء إدارات عامة متخصصة لحقوق الإنسان بالوزارات والأجهزة الحكومية** تقديراً لأهمية مكون حقوق الإنسان في شتى المجالات السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي سياق تفعيل التزاماتها والتوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض، فقد وجه مجلس الوزراء لإنشاء إدارات عامة ووحدات متخصصة في مجال حقوق الإنسان في ١٠ من الوزارات الحكومية للنهوض بمسئوليات إدماج حقوق الإنسان في سياق جهود السلطة التنفيذية، ويمكن الإشارة بصفة خاصة إلى الإدارات العامة لحقوق الإنسان في وزارات الخارجية والداخلية والدفاع، وذلك لما تنهض به هذه الإدارات من جهود ملموسة، وخاصة بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان التي تقود الجهود الحكومية في هذا المجال، وتعمل وزراه حقوق الإنسان على توفير المشورة الفنية والاحتياجات التدريبية لمختلف هذه الإدارات والوحدات للنهوض بمسئولياتها، وتعميق الشراكة بينها وبين المنظمات الحقوقية غير الحكومية.

٢٧- **تشكيل الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان** بموجب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، وما تضمنته سياسات الحكومة بقرارات مجلس الوزراء لتعميق النهج التشاركي مع

الأطراف المجتمعية المختلفة ذات الصلة، فقد بادرت وزارة حقوق الإنسان إلى استمرار عمل "الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان"، والتي تضم الخبرات المهمة في مجال حقوق الإنسان من قيادات المجتمع المدني، وعدد آخر من ممثلي المؤسسات المجتمعية ذات الصلة، وذلك لتقديم الاستشارات الضرورية التي من شأنها أن تُثري أداء الحكومة ووزارة حقوق الإنسان، وكذا الاطلاع على هموم المجتمع وأولوياته، وتحسين إنفاذ السياسات وتقديم الخدمات، وبما يساهم في إدماج معايير حقوق الإنسان في المجالات المتنوعة.

٢٨- **تعزيز استقلال القضاء ودعم قدراته وولايته** في سياق اهتمامها بتفعيل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتفعيل مخرجات الحوار الوطني الشامل وما تضمنه مسودة الدستور ٢٠١٤، ونظراً لأهمية تعزيز العدالة ودعم مرفق العدالة في البلاد، فقد استبقت الدولة إلى تفعيل هذه التوجهات من خلال حوار متواصل مع هيئات السلطة القضائية والأطراف المجتمعية صاحبة المصلحة، وتبنت الاستراتيجية الوطنية للسلطة القضائية، بما في ذلك تكوين وتشكيل مجلس أعلى للقضاء ومنحه كامل الصلاحيات المتعلقة بإدارة شئون القضاء وأجهزته وميزانياته.

٢٩- منحت الحكومة اليمنية أولوية لمهام إعادة ترميم وصيانة وتطوير مرفق القضاء، وخاصة دور العدالة من محاكم ونيابات عامة، وتزويدها بالأدوات والإمكانات الضرورية للنهوض بمهامها. وقامت الحكومة بإعادة تنظيم بنية وزارة العدل ليكون دورها في خدمة السلطة القضائية وليس في قيادتها، وتوفير الإسناد والخدمات والتجهيزات الفنية والمالية التي يقررها المجلس الأعلى للقضاء، وبعض الخدمات الفنية واللوجستية الأخرى، ومنها إعداد مشاريع القوانين، وإعداد وصياغة القرارات الجمهورية والوزارية، ومراجعة وتعديل اللوائح المنظمة، وإيلاء الاهتمام متابعة إنفاذ الأحكام القضائية. وكرس ذلك من الولاية الكاملة لمجلس القضاء الأعلى لممارسة اختصاصات سابقة لوزير العدل في مجال التفتيش القضائي (والتي كانت صدرت في العام ٢٠١٣) لتكون العقوبات التأديبية والرقابة والعزل من صلاحيات مجلس القضاء الأعلى دون غيره.

٣٠- **إنشاء اللجنة العليا للإغاثة** استجابة للتحديات الإنسانية المرتبطة بسياق الصراع المسلح، فقد أصدر فخامة رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٦ بتشكيل اللجنة العليا للإغاثة برئاسة وزير التنمية المحلية رئيساً، وعضوية وزارات الشئون الاجتماعية والعمل، ووزارة الإعلام، ووزارة النقل، ووزارة الصحة العامة والسكان، ووزارة الأوقاف والإرشاد، ووزارة المغتربين، وممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية (قطاع خاص)، وممثل عن منظمات المجتمع المدني. وتعمل اللجنة على النهوض بمهام ضمان إيصال المساعدات الإنسانية لكافة أبناء الشعب الذين هم بحاجة ماسة إليها، وفقاً لأسس الاستقلالية والحياد والنزاهة والإنسانية وعدم التمييز، والإشراف والرقابة الاستراتيجية على جميع أعمال الإغاثة الإنسانية الخاصة باليمن، وتقديم كل الدعم الممكن لتخفيف المعاناة الإنسانية للمواطنين وتقديم مختلف أعمال الإغاثة وتوفير الاحتياجات الإنسانية للمواطنين في المناطق المتضررة، وضمان أن تكون المساعدات الإنسانية منسقة بطريقة شاملة لكل اليمن، ومستندة على بيانات ومعلومات تحدد الاحتياجات وتسعى لتوفيرها.

التوصيات بشان انشاء هيئة وطنية مستقلة: التوصيات رقم (٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢)

٣١- اتخذت الحكومة اليمنية عددا من الاجراءات في سبيل انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان باصدار امر رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ بشأن اعداد مشروع قانون لانشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان والذي بموجبة اتخذت عددا من الاجراءات التي من شأنها ضمان استقلالية وحيادية وموضوعية انشاء مؤسسة مستقلة تعنى بأعمال حقوق الانسان وتعزيزها وبما يعمق مفهوم سيادة القانون وفي سبيل ذالك تم اعداد مسودة مشروع قانون انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان وقامت اللجنة الوزارية بدراسة مسودة المشروع بالشراكة مع المفوضية وتم مراجعتة مع اللجنة الفنية والهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الانسان وبمشاركة منظمات المجتمع المدني وبالاستفادة من تجارب الدول ليتم اقرارة واحالتة الى مجلس النواب للمصادقة علية.

٣٢- نفذت وزارة حقوق الانسان بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي تنظيم عدد من الفعاليات وورش العمل الخاصة بمناقشة التقرير منها عقد ورش عمل لمناقشة المسودة في عدد من المحافظات منها الامانة والحديدة وعدن وحضرموت وتعز وعقد ورشة عمل استهدفن اعضاء فريق الهيئات المستقلة لمؤتمر الحوار الوطني وورشة عمل استهدفت اعضاء مجلس النواب وتم نشر المسودة واستيعاب كل الملاحظات والتوصيات واخيرا ونظرا للاحداث التي نتجت عن انقلاب مليشيات الحوثي لم يتسنى عرضة على مجلس النواب لمناقشتة ورفعه الى رئيس الجمهورية لاصداره بقرار جمهوري.

بناء القدرات والمساعدات التقنية الوطنية والتوعية بحقوق الانسان التوصيات رقم (٤١-٧١-٨٧)

٣٣- تقود وزارة حقوق الإنسان العمل الحكومي على صعيد التربية على حقوق الإنسان عبر برامج متنوعة تهدف للتوعية والتثقيف من خلال عقد الدورات التدريبية، وتنفيذ برامج متخصصة في بناء القدرات يستهدف الشريحة القيادية في المؤسسات ويستهدف المكلفين بالعمل في الإدارات العامة والوحدات المتخصصة في حقوق الإنسان على صعيد الوزارات والأجهزة الحكومية ومستويات الحكم المحلي. كما تهتم الوزارة بتنظيم الندوات الفكرية، والاهتمام بالاحتفال بالمناسبات الحقوقية والأيام العالمية. وتستهدف البرامج الحكومية مختلف الفئات، وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لمراجعة وتنقية المناهج الدراسية في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، فضلاً من العمل مع وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية على بث المعلومات حول ثقافة حقوق الانسان والحريات العامة بهدف بناء الوعي والمعرفة.

٣٤- في سياق الاهتمام الحكومي بنهج التعاون والتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني، تولي الحكومة اهتماماً للعمل مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، وعلى رعاية فعالياتها والمشاركة فيها، وتشجيع المانحين الإقليميين والدوليين على بناء الشراكات مع هذه المنظمات، مع توفير احتياجات الدعم الفني لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية حديثة النشأة.

٣٥- تهتم وزارة حقوق الإنسان بزيادة الوعي بحقوق الإنسان وتبني البرامج التي تضمن إدماج حقوق الإنسان في عمل مختلف قطاعات المجتمع المدني الأخرى، وبصفة خاصة المنظمات الإغاثية والتنموية والخيرية، ومواجهة أي نهج يفضي إلى التمييز وعدم المساواة في أداء تلك المؤسسات، مع الاهتمام كذلك بدعم إدماج حقوق الإنسان في أنشطة النقابات العمالية والمهنية.

٣٦- أولت وزارة حقوق الإنسان اهتماماً كبيراً لبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون والهيئات القضائية ف بمجال حقوق الإنسان، بدأت بمراحل بناء المعرفة بصورة علمية، وانتقلت إلى عمل برامج خاصة لتطوير المهارات والتواصل، وفي كلا المجالين (المعرفة – المهارات)، عُنيت وزارة حقوق الإنسان بالتكوين القيمي لهاتين الفئتين لما له من أهمية في أدائهما العملي.

٣٧- على صعيد حماية حقوق الإنسان، تنشط وزارة حقوق الإنسان وبالتعاون مع مختلف الوزارات والإدارات ومستويات الحكم المحلي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى والتقارير، ودراستها والتعاون في فحصها وتقييمها بالتعاون مع الحقوقيين المستقلين والمجتمع المدني وإصدار التوصيات بشأنها. وقد أصدرت وزارة حقوق الإنسان عشرات البيانات التي تناولت الانتهاكات الجسيمة الصادرة عن مختلف الأطراف المنخرطة في الصراع المسلح.

٣٨- تتطلع السلطات اليمنية إلى تطوير قدرات مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن ودعم إمكانياته بما يتيح تعزيز التعاون التقني لصالح الجهات الرسمية المتنوعة واللجان الوطنية المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة وأن مسار تفعيل الدستور المزمع عقب تبنيه سيفرض استحقاقات تشريعية وتنفيذية ومؤسساتية ذات أهمية كبرى، فضلاً عن التوقعات لدى بدء تفعيل مسار العدالة الانتقالية وفق مخرجات الحوار الوطني الشامل.

٣٩- تراهن السلطات اليمنية على الجهود المقدرة لعدد من المنظمات اليمنية التي لعبت أدواراً تاريخية في البلاد منذ نشأتها، والتي تعد بيوت خبرة متميزة أنجزت إعداد أجيال متميزة في مجال حقوق الإنسان في العقدين السابقين، وسيكون لدورها عقب استعادة السلم والاستقرار الكثير من الأثر المرتقب في إعلاء منطق الحوار وبناء الثقافة المدنية والمواطنة.

دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة التقنية والمالية توصيات رقم (١٦٣-١٦٥)

٤٠- هناك استجابة للدعوة التي وجهت إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة التقنية والمالية توفير المساعدات التقنية والمادية اللازمة لدعم جهود اليمن الهادفة الى الاصلاح الاقتصادي والتنمية. إلا إن الظروف الإنسانية التي نشأت بسبب الانقلاب دفعت الحكومة اليمنية إلى دعوة المجتمع الدولي لتقديم العون الإنساني العاجل لمواجهة الاحتياجات الغذائية والطبية للسكان، وهناك استجابة جيدة لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من قبل العديد من الدول التي أسهمت في تقديم المساعدات الإغاثية لليمن بالطرق الثنائية وعبر وكالات الأمم المتحدة ولا تزال.

٤١- لم تكن هناك استجابة كاملة لمساعدة اليمن من أجل تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ولا تزال الدعوة موجهة إلى المجتمع الدولي لزيادة دعم جهود الحكومة اليمنية المتواصلة في مواجهة الارهاب بناء القدرات الحكومة اليمنية ومؤسساتها وبناء قدرات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان والتي أكدتها قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

المرحلة الانتقالية وحقوق الإنسان

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية التحقيقات المستقلة وتحقيق الأمن والإستقرار وضمانات ما بعد المرحلة الانتقالية التوصيات رقم (٨- ٣٤-٧٩-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٨-٨٩-٩١-٩٣-١٢٣)

٤٢- صدور امر مجلس الوزراء رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ بشأن تشكيل لجنة وزارية لاعداد مشروع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وتمت صياغة المشروع وتم عرضة على منظمات المجتمع المدني، كما تبنت مخرجات الحوار الوطني عدد من الخطوات الهامة في مجال تحقيق المصالحة الوطنية لتجاوز كل سلبيات مراحل الصراع التي عاشتها اليمن، ولا يزال هذا الموضوع محل اهتمام الحكومة وستعمل على تنفيذه عند تجاوز الظروف الحالية التمر بها اليمن.

٤٣- تقوم وزارة حقوق الانسان برصد وتوثيق الانتهاكات وتطوير قواعد البيانات وتلقي الشكاوى والبلاغات من قبل الادارة العامة للشكاوي والبلاغات واعداد التقارير من قبل الادارة العامة للمنظمات والتقارير الدولية وتفعيل اليات التقاضي من خلال اعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان وفق قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ وتحويل القضايا التي تم التحقيق فيها الى القضاء الوطني لتقديم منتهكي حقوق الانسان الى القضاء، ومن أجل تحقيق العدالة جبر ضرر الضحايا.

٤٤- دعم ومساعدة اسر المعتقلين والمخفيين لدى المليشيات بصرف المرتبات الشهرية لحوالي ٢٤٨٠ بمبلغ مائى وتسعة واربعين مليون ريال.

٤٥- وضع خطة لاعادة اعمار المناطق والمنشئات وتفعيل لجنة الاراضي والمبعدين قسرا من وظائفهم حيث اوصى مؤتمر الحوار الوطني بانشاء هيئة عليا مستقلة تسمى هيئة العدالة الانتقالية.

٤٦- تقدم الحكومة رعاية لاسر الشهداء تتمثل في اعتماد راتب شهري والاهتمام باولادهم واقاربهم في مواصلة التحصيل العلمي وتكفلت الحكومة بتقديم العلاج للمصابين حيث بلغ عدد المصابين الذي تم نقلهم الى الخارج في العام ٢٠١٧م ٧٢٨ ليكون اجمالي من تم تقديم الخدمات العلاجية لهم الى ١٣٣٠١. كما تم انشاء وحدة اعادة الاعمار في محافظة عدن ودعم الحكومة لها بمبلغ ٢ مليار ريال. وتلقت الوحدة مبلغ اثنين مليون ونص دولار منحة من الصندوق العربي للانماء ومبلغ اثنين مليار لاعادة اعمار تعز.

٤٧- ضمن جهود الحكومة لتحقيق الامن والاستقرار تم تحرير اكثر من ٨٠ بالمئة من الاراضي اليمنية وحماية السلم والامن الدولي في باب المندب والبحر الاحمر، وفي سبيل ذلك وفي مجال مكافحة الارهاب قدمت المؤسسة العسكرية والأمنية تضحيات كبيرة. كما بذلت الحكومة اليمنية جهود لإزالة الألغام التي زرعتها مليشيات الحوثي، ولا تزال جهود الحكومة مستمرة لمسح وتمشيط مناطق واسعة للتخلص من الألغام. ويقدم مركز الملك سلمان من خلال مشروع "مسام" ودول تحالف دعم الشرعية في اليمن دعماً لوجستياً وفنياً للمساعدة في تلك الجهود، واليمن من الدول الموقعة على اتفاقية أوتاوا.

٤٨- وفي إطار تعزيز جهود اليمن في مجال مكافحة الإرهاب أقرت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وصدرت توجيهات رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٨م، بالعمل

على توجيه الوزارات والجهات والقطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بتنفيذ مصفوفة الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في اليمن.

٤٩- تم انشاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان وهي الية وطنية مستقلة شكلت وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٠) لسنة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٢م صدر ٢٠١٢م والقرار الجمهوري رقم ١٣ لعام ٢٠١٥م وقرار رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧م لتقوم بأعمال التحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في جميع محافظات الجمهورية اليمنية منذو يناير ٢٠١١م وحتى تبسط الدولة سيطرتها على كافة التراب اليمني، حيث استطاعت اللجنة منذو بداية عملها وحتى لحظة اعداد التقرير من اصدار خمسة تقارير.

التدابير والسياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق الانسان

٥٠- تجسدت في إصدار القوانين والقرارات والانظمة الوطنية والاستراتيجيات الوطنية وانشاء الادارات الخاصة بحقوق الانسان. حيث اصدرت الحكومة عدد من القرارات لمعالجة عدد من القطاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الخدمية. أهم تلك القرارت ما يلي:

- **قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٠) لعام ٢٠١٣م بشأن إعتذار حكومة الوفاق الوطني للجنوب وصعدة؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٥) لعام ٢٠١٣م بشأن الموافقة على مصفوفة الإجراءات التنفيذية لما تضمنته النقاط العشرون والإحدى عشرة؛**
- **أمر مجلس الوزراء رقم (٧٣) لعام ٢٠١٣م بشأن مراجعة مشروع قانون الزكاة والرعاية الاجتماعية؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤) لعام ٢٠١٤م بشأن تشكيل لجنة للإستفادة من التجربة الكينية للعودة الآمنة للصوماليين إلى بلادهم؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٠) لعام ٢٠١٣م بشأن احتياجات محافظة صعدة من الوظائف ومعالجة أوضاع المبعدين من وظائفهم؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥) لعام ٢٠١٣م بشأن المسح السنوي للعنف ضد المرأة؛**
- **أمر مجلس الوزراء رقم (٥٣) لعام ٢٠١٣م بشأن إعداد مصفوفة بالإجراءات التنفيذية لما تضمنته النقاط العشرين؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) لعام ٢٠١٣م بشأن توفير المناخات الملائمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٠) لعام ٢٠١٣م بشأن الموافقة على الخطة الوطنية لتشغيل الشباب ٢٠١٤- ٢٠١٦م؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) لعام ٢٠١٤م بشأن تشكيل لجنة لإعداد برنامج بناء القدرات من اجل تأهيل المتطرفين من المحكوم عليهم بالسجن؛**

- قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) لعام ٢٠١٤م بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨) لعام ٢٠١٣م الخاص بإعداد الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) لعام ٢٠١٤م بشأن التهيئة والتحضير لإنشاء مرصد لحقوق الطفل؛
- أمر مجلس الوزراء رقم (٢٦) لعام ٢٠١٤م بشأن إعداد الإجراءات التنفيذية لمخرجات الحوار الوطني الشامل؛
- أمر مجلس الوزراء رقم (٢٨) لعام ٢٠١٤م بشأن إعداد مصفوفة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (٩٩) لعام ٢٠١٤م بشأن الموافقة على التوصيات التي صادقت عليها بلادنا أثناء الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان ٢٠١٤م؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) لعام ٢٠١٤م بشان الموافقة على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠١) لعام ٢٠١٤م بشأن الموافقة على برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال؛
- أمر مجلس الوزراء رقم (٤٠) لعام ٢٠١٤م بشان مراجعة توصيات مجلس حقوق الإنسان التي تتعارض مع التشريعات اليمنية؛
- قرار مجلس الوزراء (١٠٣) لعام ٢٠١٤م بشأن تنفيذ الخطة الحكومية لمصفوفة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٢) لعام ٢٠١٤م بشأن إعطاء الأولوية للجنوبين لشغل الوظائف الشاغرة؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٦) لعام ٢٠١٤م بشان عقد جلسة استثنائية لمناقشة مشروعي قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واسترداد الأموال المنهوبة؛
- أمر مجلس الوزراء رقم (٤٧) لعام ٢٠١٤م بشأن مراجعة مشروع قانون حقوق الطفل؛
- أمر مجلس الوزراء رقم (٥٠) لعام ٢٠١٤م بشأن إعداد مشروع قانون اللجوء؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٥١) لعام ٢٠١٤م بشأن تطبيق الأوضاع الأمنية والخدمية والإنسانية في محافظة عمران؛
- امر مجلس الوزراء رقم (١٣) لعام ٢٠١٤م بشأن مراجعة مشروع قانون الاعلام السمعي والبصري؛
- قرار رقم (١٧) لعام ٢٠١٧م باعتماد (١٠٠) محرك بحري للمتضررين من اعصار ميج وتشابلا؛
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٩) بشان استيعاب مؤتمر الحوار الوطني بخطط وبرامج الحكومة؛

- **قرار مجلس الوزراء رقم (٧٢) لعام ٢٠١٧م بشان دعم صندوق النظافة وتعويض صيادين محافظة تعز؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧) لعام ٢٠١٨م بشان اعتماد واعداد موازنة لجامعة ابين؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨) بشان الاصلاحات المالية للعملة المحلية؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٥١) بشان معالجة اضرار السيول في محافظة حضرموت والمناطق المجاورة؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢) بشان معالجة جرحى الحرب وتسوية اوضاعهم؛**
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) بشان طباعة وترحيل وتوريد الكتاب المدرسي ووثائق الاختبارات لعام ٢٠١٨-٢٠١٩م.**

٥١- عملت الحكومة على استحداث استراتيجيات وبرامج جديدة دعت الحاجة الى وجودها ومن أهم الإستراتيجيات الحكومية في هذا الإطار:

- **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر**
- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي**
- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني**
- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي**
- **الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية**
- **الاستراتيجية الوطنية الصحية ٢٠١٠-٢٠٢٥**
- **الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الصحية والتخفيف من الفقر**
- **برامج دعم تعليم الفتاة**
- **الاستراتيجية الوطنية للتمويل متناهي الصغر**
- **استراتيجية الحماية الاجتماعية**
- **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠١٠-٢٠١٥**
- **الخطة الوطنية لتشغيل الشباب ٢٠١٤-٢٠١٦**
- **الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتوسطة والصغيرة والصغرى ٢٠١١-٢٠١٥**
- **الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الزراعي ٢٠١٢-٢٠١٦**
- **الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ٢٠١٠-٢٠١٥**
- **البرنامج المرحلي لحكومة الوفاق ٢٠١٢-٢٠١٤**

٥٢- جمدت الحكومة العمل بعدد من هذة الاستراتيجيات نظرا لانقلاب المليشيات واستيلائهم على عدد من المؤسسات الدولة في حين تم تنشيط واستعادة العمل على تنفيذ عددا منها. وتم الاعداد لمشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في الجمهورية اليمنية والاستراتيجية

الوطنية للتمويل الاصغر واستراتيجية الحماية الاجتماعية وبرامج دعم تعليم الفتاة والعمل في مجال تنمية الوعي الحقوقي وتعزيز الحقوق السياسية للشباب وإعمال مفاهيم النوع الإجتماعي والمسئولية الإجتماعية وكفالة حقوق الأقليات والمهمشين في مسودة الدستور الجديد.

٥٣- تعتبر مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقرار مجلس الامن ٢٢١٦ المرجعيات التي تهدف الى الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة وتحقيق الإستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وتعزيز سيادة القانون وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد وتعزيز الحماية الوطنية لحقوق الإنسان والحريات العامة.

اجراءات تعزيز حقوق الفئات الاولى بالرعاية المرأة والطفل وذوي الاعاقة واللاجئين

حماية حقوق المراة وتعزيزها (المساواة وعدم التمييز) التوصيات رقم (٤٨-٤٩-٥٣-٤٦-٤٢-٤٧-٥١-٥٢-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٤٢-١٤٤-١٤٧)

٥٤- تلتزم الحكومة اليمنية بعدم التمييز ضد المرأة سعيا منها في تحقيق المساواة وفق القوانين الوطنية من خلال الوسائل الدستورية والقانونية وغيرها، ومن خلال مخرجات الحوار الوطني وتسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية التنموية ومواقع صنع القرار وفي الحياة الاقتصادية وقد صدرت قرارات في هذا الجانب من قبل الحكومة مثل قرارات زيادة توظيف المعلمات في المناطق الريفية، وكذلك إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة واعتماد عدد من الاستراتيجيات وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في مراكز صنع القرار والحياة العامة فقد حدثت نقلة نوعية وغير مسبوقة بتمثيل النساء في مؤتمر الحوار. وفي نظام الاجور والمرتبات هناك مساواة بين المراة والرجل في شغل المناصب العامة والاجور بل وتمنح امتيازات خاصة للمراة في حالة الحمل والانجاب، وكفلت القوانين اليمنية المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالا ونساء دون تميز وبحسب الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادقة عليها بلادنا تحمي حقوق المراة والطفل والانسان بشكل كامل، وتلتزم الحكومة اليمنية في دمج قضايا النوع الاجتماعي في جميع خطط وبرامج واستراتيجيات الدولة وتمكين النساء المتقاضيات من كافة حقوقهن امام القضاء والجهات الضبطية، وتوفير الحماية الممكنة للسجينات وتمكينهن من كافة حقوقهن.

٥٥- مواصلة جهود الدولة لبناء القدرات في مجال النوع الاجتماعي في مؤسسات الشرطة والسلطات الاخرى وفي البناء المؤسسي لوزارة الخارجية تم اعادة انشاء الادارة العامة للمراة. وفي الادارة العامة لحماية الامن والاحداث التي أنشئت في يوليو ٢٠١٨م حيث صدر قرار بتكليف مديرة عامة لها وهي تقوم بالاشراف على عمل الشرطة النسائية التي تم تجنيدهم حيث يتراوح قوامها في عدن ٩٩٣ مجندة و٤٥ ضابط وفي لحج ١٣٢ مجندة وفي ابين ١٢٣ وضابط وفي تعز ٢١٠ واربعة ضباط وفي صنعاء ٥٠٠ مجندة و٢٥ ضابط.

٥٦- الشرطة النسائية لها حضور في ادارة المنشئات منها المطار وادارة السجون قسم النساء وادارة مراكز الاحداث في عدن وتعز وفي الاحوال المدنية والسجل المدني وفي الجوازات واصدار

الجوازات وتشغل الكثير من الادارات والوظائف الادارية بوزارة الداخلية والتي تقوم بمهام الاعمال الادارية الى جانب رجال الامن ومتساوية معهم في كافة الصلاحيات والوجبات.

لحماية من العنف وختان الاناث توصيات رقم (٩٤-٥٩-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦)

٥٧- وبالنسبة للحد المبكر من الزواج وتحديد سن الزواج الحماية من العنف وختان الاناث فقد حدد مؤتمر الحوار الوطني سن الزواج للفتيات ب ١٨ عاما ويعاقب كل من يخالف ذالك. وفي إطار جهود الحكومة لمعالجة التشريعات التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها اليمن من هذه القوانين قانون الاحوال الشخصية وقانون الجرائم والعقوبات وقانون الصحة العامة والسكان، احال مجلس الوزراء قانون المجلس الاعلى لاختصاصات الطبية والذي يهدف على تعزيز الرقابة والمسألة في القطاعات الطبية إلى مجلس النواب. كما فعل مجلس الوزراء قراره رقم (١٠٥) لعام ٢٠١٣م بشأن المسح السنوي للعنف ضد المرأة وكلف الوزارات المعنية بضرورة وضع مصفوفة إجراءات لمعالجة نتائج المسح السنوي. واوصى فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني على اضافة نص دستوري "بتجريم الاعتداء على السلامة البدنية (ختان الإناث) والتحرش الجنسي واستغلال المرأة في الاعلانات التجارية بالشكل المهين لكرامتها والاتجار بها.

٥٨- قامت الحكومة في اطار تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨ بتنفيذ عدة أنشطة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومن تلك الأنشطة بناء قدرات الرصد للانتهاكات وتقوم الجهات الحكومية بالتعامل مع أية احالات الى الجهات الرسمية بحسب الالية المتبعة بنظام الإحالة الاجتماعية منها الارشاد النفسي والاجتماعي لضحايا العنف في معظم مكاتب الخدمات العامة لوزارة الصحة والشؤن الاجتماعية.

تعزيز وحماية حقوق الطفل

٥٩- لحماية الأطفال من التعرض لخطر عقوبة الإعدام نشير إلى أنه لا توجد أي مواد في القوانين اليمنية تجيز الحكم بالإعدام على الاحداث وفقاً للمادة(٣٦) من قانون رعاية الاحداث كما لا يقر الحكم بالاعدام في حق من يعانون عيباً عقلياً وفقاً للمادتين (٣٣، ٣٤) من القرار الجمهوري بشأن الجرائم والعقوبات والمادة (٤) من قانون رعاية الأحداث وصدر قرار من وزير العدل بإنشاء لجنة فنية متخصصة بالطب الشرعي للكشف وتحديد السن للأطفال الذين صدر في حقهم أحكام بالإعدام، حيث يحال كل من يشك في بلوغة السن القانونية الى الطب الشرعي لابداء الرأي للهيئة القضائية عن السن الحقيقي.

اعدام الاطفال التوصيات رقم (١٩-٢٠-٥٤-٦٠)

٦٠- فيما يتعلق بالفقرات والتي تضمنت فقرات ربطت ما بين الغاء عقوبات الاعدام من هم دون السن القانونية كخطوة اولى للوصول الى عدم تطبيق عقوبة الاعدام بشكل كامل، فإنه لا توجد أي مواد في القوانين اليمنية تجيز الحكم بالاعدام على الاحداث ومن ذالك ما نص علية قانون الجرائم والعقوبات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤ وفي المادة ٣١ التي تحضر اعدام الصغير الذي لم يبلغ الثامنة عشر عاما بالاضافة الى ماتضمنتة المادة ٣٦ من قانون رعاية الأحداث،

كما لايقر الحكم بالاعدام في حق من يعانون عيبا عقليا وفقا للمادتين ٣٣ ,٣٦ من القرار الجمهوري بشأن الجرائم والعقوبات والمادة ٤ من قانون رعاية الاحداث.

٦١- وكضمانات تحول دون وقوع اي حالة اعدام للحالات التي تقع ممن هم دون سن ١٨ او الضعف العقلي فقد تم في هذا الشان القيام باتخاذ عدد من الاجراءات اهمها: قيام وزارة العدل بأنشاء لجنة فنية متخصصة بالطب الشرعي للكشف وتحديد سن الاطفال الذي صدر في حقهم احكام بالاعدام وتم تدريب عدد ١١ طبيب في تحديد السن وتم تعيين ٢١ خبيرا اجتماعيا للعمل على دراسة وتحليل حالة الحدث ومساعدة الاطفال والاحداث وقضاة المحاكم قبل النطق بالحكم عليهم والتعاقد مع عدد ١٦ محام لمتابعة قضايا الاطفال لدى اقسام الشرطة وامام النيابات والترافع فيها امام محاكم الاحداث واعداد دليل ارشادي لاعضاء النيابة وقضاة المحاكم الاحداث اثناء التحقيق ومحاكمة الاحداث وفقا للتشريعات النافذة والمواثيق الدولية.

الحد من الزواج المبكر وتحديد سن ادنى للزواج التوصيات رقم (٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٤٣)

٦٢- ولتحديد سن الزواج وحماية الأطفال من مخاطر الزواج المبكر هنالك جهود وإجراءات قامت بها الحكومة اليمنية نستعرض منها ما يلي: إعداد مشروع قانون لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج وتمت موافقة مجلس الوزراء عليه في فبراير ٢٠٠٩م، إلا أن تنفيذه واجه بعض الصعوبات حينها، كما لم تتمكن الحكومة من استكمال إجراءات إصداره لاحقا، بسب انقلاب المليشيات وعدم انعقاد جلسات مجلس النواب. بالاضافة الى ذلك تم تحديد سن الزواج في مخرجات الحوار الوطني لكلا الجنسين ب ١٨ عاما حيث تم اعداد مشروع قانون بتعديل المادة ١٥ من قانون الاحوال الشخصية وفية تم تحديد الحد الادنى للزواج وهو ١٨ عاما وفي هذة المادة اجراءات جزائية على من يخالف ذالك والمشروع تم عرضة على مجلس النواب. كما قامت وزارة العدل باتخاذ عدد من التدابير بشأن الحد من الزواج المبكر.

٦٣- زادت عمالة الاطفال اثر تسرب الاطفال من التعليم بسبب تحويلها من قبل المليشيات الحوثي الى ثكنات عسكرية ومراكز لتجنيد الاطفال حيث لازالت الحكومة اليمنية مستمرة في تنفيذ الأنشطة التوعوية الهادفة إلى رفع مستوى وعي المجتمع بخطورة الظاهرة واتخذت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عدة إجراءات من أجل تفعيل نظام تسجيل المواليد وذلك من خلال إصدار شهادات الميلاد لجميع الأطفال المولودين في الجمهورية اليمنية مجاناً اعتباراً من عام ٢٠٠٧م وفقاً لقرار الحكومة اليمنية بمجانية إصدار شهادات الميلاد. كما توجد لدى الحكومة سياسات واستراتيجيات وخطط حول حقوق الطفل بشكل عام منها الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وإستراتيجية الحماية الاجتماعية، والإستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي واستراتيجية الطفولة والشباب وخطة العمل الوطنية للطفولة.

تسريح واعادة تأهيل الاطفال المجندين التوصيات رقم (٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦)

٦٤- صدر قرار مجلس الوزراء (٢١٢) لعام ٢٠١٢م بشأن الموافقة على التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استغلالهم من قبل القوات او المجموعات المسلحة، كما توجد العديد من الاستراتيجيات بالإضافة الى اتفاقيات والتزامات ابرمتها الدولة بخصوص حقوق وحماية الاطفال منها استراتيجية مكافحة تجنيد الاطفال وتسريحهم وإعادة تأهيلهم،

وتحديث خطة العمل ٢٠١٤م الخاصة بحماية الاطفال في النزاعات المسلحة والتي وقعت عليها اليمن في ١٤ مارس ٢٠١٤م وبموجب الخطة اصبحت الامم المتحدة شريكة للحكومة اليمنية في معالجة مشكلة تجنيد الاطفال والتوقيع على اتفاقية المدارس الامنة مع الامم المتحدة.

٦٥- قامت الحكومة بتدريب وتأهيل فرق العمل بهدف حماية الاطفال وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وذلك بإشراف وزارة حقوق الانسان وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. واقامة الندوات واحياء الاحتفالات كان اخرها احياء اليوم العالمي لحقوق الانسان ضمن الذكرى السبعين للتذكير بقضايا حقوق الانسان والتزام الحكومة اليمنية بالاتفاقيات الموقعة والمصادقة عليها اليمن والعمل على اعادة الاطفال النازحين الى المدارس من خلال استيعابهم بالمدارس في مناطق النزوح بعد اعادة تأهيلها وتوزيع البرتكول الخاص بالاطفال في ظل النزاع المسلح (برتكول بشأن تسليم الاطفال الذي يتم القبض عليهم اثناء العمليات العسكرية من قبل القوات الحكومية الى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الاطفال المدنيين) ووضع خطط للتوعية بأهمية تاهيل وتسريح الاطفال المجندين وتم تجهيز عدد من الدراسات للمشاريع لتقديمها للمنظمات الدولية المانحة لتنفيذها واعادة تأهيل الاطفال الذي جندتهم ميليشا الحوثي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي تمهيدا لعودتهم الى ذويهم وتنفيذ عدد من المبادرات التي اتخذتها الحكومة اليمنية في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاطفال واعادة تأهيلهم والتي كان لها اثر ايجابي في التعامل مع الاطفال الذي جندتهم المليشيات في صفوفها.

الاشخاص ذوي الإعاقة (١٥٣)

٦٦- تلتزم الدولة بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في التكافل الاجتماعي في شتى مناحي الحياة وتضمن حصولهم على كافة الحقوق الاساسية المكفولة لكل المواطنين دون تميز (وثيقة الحوار الوطني في مجال الحقوق والحريات ص ١٧٣) ويحضى الاشخاص ذوي الاعاقة بتقدير كبير ويعاني الاشخاص ذوي الاعاقة الى مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدراتهم في المشاركة.

٦٧- تقوم الحكومة اليمنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمجلس القومي للامومة والطفولة بتنفيذ البرامج وعدد من المشاريع بهدف حماية ودمج الاطفال ذوي الاعاقة في المجتمع من خلال تدريب الكوادر العاملة في مجال تقديم الخدمات ودمج الاطفال ذوي الاعاقة في المجتمع وتواصل الحكومة اليمنية تنفيذ عدد من السياسات لضمان حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وفقا للاتفاقيات ذات الصلة.

٦٨- وتعتزم الحكومة اليمنية على تنفيذ العديد من البرامج الهادفة الى تدريب العاملين في المؤسسات الحكومية على الية التعامل مع ذوي الاعاقة وعقد ورش عمل ودورات تدريبية أنشئ صندوق رعاية وتأهيل المعاقين من أجل تحقيق الأهداف والخطط التي من شأنها رعاية وتأهيل شريحة هامة من المجتمع وهي شريحة المعاقين وذوي الإحتياجات الخاصة، واستمر الصندوق في تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج والأنشطة في مجالا ت الرعاية والتأهيل والتدريب المؤسسي وفقاً للأهداف التي وردت في قرار إنشائه، حيث يتزايد عدد المستفيدين من خدمات الصندوق، كما تنوعت المجالات التي يتم تقديم الدعم من خلالها إلى مساعدات مالية ومساعدات عينية سواءً للأفراد المعاقين مباشرة أو عبر الجمعيات ومراكز تدريب وتأهيل المعاقين المستهدفين من الصم والبكم والعمي والمعاقين حركياً وتشمل هذه المساعدات توفير وتأمين الأجهزة الطبية المساعدة

التي يحتاج إليها الشخص المعاق مثل الكراسي المتحركة وأجهزة السمع الطبية والنظارات بالإضافة إلى معدات وأدوات التعليم والتدريب والتأهيل المختلفة ولكافة الفئات المعاقة ذكوراً وإناثا هذا إلى جانب دعم الصندوق لجميع الأنشطة والفعاليات والبرامج التعليمية والثقافية للجمعيات والمراكز التابعة للمعاقين في اليمن. تمويل عدد ٤١ مركز وجمعية من صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتا هيل المعاقيين واعادة تاهيل عدد ٣ مراكز للرعاية الاجتماعية. منح التصاريح للجمعيات جديدة بلغت ٦٣٦.

اللاجئون توصيات رقم (١٣٨-١٥٤-١٥٥-١٥٦)

٦٩- وفق مخرجات الحوار الوطني لا يجوز تسليم اللاجئين السياسين او اعادتهم قسرا الى البلد الذي فروا منة، وتحترم الحكومة اليمنية التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبرتوكول الملحق بها ١٩٦٧م وجميع الاتفاقيات ذات الصلة التي هي طرفا فيها.

٧٠- تتحمل الحكومة اليمنية المسئولية الكبيرة بسبب تدفق اللاجئين الى بلادنا وما يترتب على ذالك من اعباء اقتصادية في ظل ضروف اقتصادية وامنية معقدة وانتشار واسع للفقر وتفشي البطالة بين المواطنين اليمنين انفسهم وعلى الرغم من المساعدات الدولية وجهود الحكومة اليمنية الا انها لازالت قاصرة في مواجهة اعداد اللاجئين المتزايد حيث تشير التقديرات بحسب وزارة الداخلية اليمنية الى وجود ما يقارب مليون لاجى معظمهم في المدن الرئيسية حيث يتواجد في مدينة عدن اكثر من ثلاثين الف لاجى يتم معاملتهم معاملة اليمنين فهم يستفيدوا من كل الخدمات ومنها الصحية والتعليمية والاجتماعية والامنية ويحق لهم ممارسة العمل مثلهم مثل المواطن اليمني.

٧١- وفي اطار تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني الاول لحقوق الانسان الذي انعقد خلال الفترة من ٩-١٠ كانون الاول ديسمبر ٢٠١٢ تتعاون الجمهورية اليمنية بشكل وثيق مع مكتب المفوضية السامية لشؤؤن اللاجئين وتعزيز التنسيق والعمل المشترك والعمل على إدراج قضايا اللاجئين في برامج التنمية العامة للدولة، وبرامج التنمية للمحافظات المتأثرة باللجوء والهجرة المختلطة تم تنفيذ عدد من الزيارات قام بها وزير حقوق الانسان والمفوضية السامية لشؤؤن اللاجئين الى مراكز استقبال اللاجئين والاطلاع على اوضاعهم.

٧٢- اما المهمشين فقد تم تمثيلهم في عضوية مؤتمر الحوار الوطني الشامل للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم التي يسعون إلى ضمانتها في الدستور الجديد، كما أن الاتحاد العام للمهمشين ممثل في عضوية الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان والتي من خلال أنشطتها يتم طرح ومناقشة قضايا حقوق الإنسان ومنها إحتياجات ومشاكل المهمشين وتشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية الخاصة بهذه الفئات منها الاتحاد الوطني للفئات الأشد فقراً بالإضافة إلى إنشائهم (٥٥ جمعية أهلية) يتم دعمها بالمال سنوياً.

الحقوق والحريات العامة

الحق في الحياة التوصيات (٥٥-٥٦)

٧٣- تؤكد الحكومة اليمنية إنها تدرس اعادة النظر في المواد القانونية التي تحدد عقوبة الاعدام وذلك وفقا لما تضمنتة وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل بحيث ينص الدستور القادم للبلاد اعادة النظر في عقوبات الاعدام إلا في الحالات القصوى المرتبطة بالقصاص الشرعي والمنصوص عليه في الشريعة الاسلامية والتي تخضع لقيود وشروط كبيرة ومعقدة لتنفيذة.

الحق في حرية الرأي والتعبير التوصيات رقم (١٧-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-٦٥-١١٦-٨٠)

٧٤- اقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لعام ٢٠١٤ بشأن مراجعة مشروع قانون الاعلام السمعي والبصري والذي ينص بتشكيل لجنة حكومية من الجهات المعنية باعادة النظر في مشروع القانون بما ينسجم مع مخرجات الحوار الوطني ويعزز من حقوق الصحفيين ويتلافى بعض القصور في القانون القديم للصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠ والقرار الجمهوري بالائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٠-١٩٩٣.

٧٥- كما تتضمن توصيات مخرجات الحوار الوطني العديد من الاجراءات التي سوف تساهم في تعزيز حماية وحقوق الصحفيين والاعلاميين منح استقلالية لوسائل الاعلام اوصت وثيقة مخرجات الوطني بانشاء مجلس اعلى مستقل للصحافة والاعلام يتولى رسم السياسات وتطوير الرؤئ الاعلامية واصلاح قطاع الصحافة والاعلام المقروءة والمرئيي والمسموعة والالكترونية ويحرص على توفير الضمانات القانونية والاخلاقية لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والاعلام وحق الحصول على المعلومات وحماية تعددية الاعلام وحياديتة ونزاهتة المهنية بما يضمن حماية الديمقراطية وحقوق الانسان والقيم الوطنية والدينية المكفولة دستوريا.

٧٦- اصدر رئيس الجمهورية توصيات الى الحكومة بضرورة الافراج على جميع المسجونين على ذمة قضايا رأي عام. كما تضمنت مخرجات الحوار الوطني ضمن قرارات فريق بناء الدولة كفالة حق المواطنين في التعبير عن ارئهم وخياراتهم السياسية وفي التعبير عن ارادتهم من خلال وسائل العمل المدني كالمسيرات والمظاهرات والاضربات والاعتصامات السلمية وبدون سلاح مع عدم الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة وبدون حاجة للحصول على ترخيص مسبق وعدم جواز تعطيل هذة الحقوق او الانتقاص منها بأي صورة من الصور وان يتم النص على عقوبات جنائية بحق اي فرد يساهم في الانتقاص من هذة الحقوق، وتقوم الحكومة اليمنية بننشر ثقافة حقوق الانسان من خلال برامج التوعية عبر المؤسسات الاعلامية الحكومية المختلفة.

مصلحة السجون واوضاع السجناء وحقوقهم

٧٧- لا تزال الحكومة اليمنية تسعى جاهدة الى تحسين ظروف المعيشة واوضاع السجون في جميع مرافقها اصلاح وتطوير المنشآت العقابية بما يتوافق مع المعايير الدولية في هذا المجال صدر قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٢م بتعديل القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٩١م الخاص بتنظيم

السجون وتعديلاته كما تضمن القانون إضافة مادة برقم (٢٩) مكرر تنص على" عندما يُسمح للأطفال بالبقاء في المؤسسة مع أمهاتهم يجب إتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء دار حضانة لرعايتهم". كما تم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالقيام بعدد من الزيارات لمرافق الأحتجاز واللقاء بالمحتجزين والمسئوليين، وقامت وزارة حقوق الإنسان بزيارة واللقاء بالمحتجزين كما تتم تنفيذ زيارات دورية لمختلف السجون المركزية والاحتياطية ومراكز التوقيف في عدد من محافظات الجمهورية. وتم اعادة اعمار عدد من السجون وتوفير الخدمات للسجناء. ووفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٥ لعام ٢٠١٤ تم تشكيل لجنة لاعداد برنامج بناء القدرات من اجل تأهيل المتطرفين من المحكوم عليهم بالسجن وتوقيع اتفاقية مع الصليب الاحمر الدولي بشأن زيارة السجون ومرافق الاحتجاز وتسهيل مهامهم.

الاعتقالات التعسفية والإختفاء القسري التوصية (٥٩)

٧٨- وافقت الحكومة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ووجهت الجهات المعنية باستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة على الاتفاقيتين، كما صدر أمر مجلس الوزراء رقم (٤٨) لعام ٢٠١٣م بشأن إعداد مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً الا ان الانقلاب حال دون انعقاد مجلس النواب للمصادقة على مشروع القانون.

٧٩- ولمناصرة ضحايا الاعتقالات التعسفية والمختفيين قسرا قامت وزارة حقوق الانسان بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلق بتنفيذ بلادنا لتوصيات مجلس حقوق الانسان وقراري مجلس الامن رقم ٢٠١٤، ٢٠٥١) واستنادا الى نص المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية والتي اشارت الى سرعة الافراج عن كافة المحتجزين خارج نطاق القانون أو بسبب الرأي والتعبير.

٨٠- تفعيل الادارة العامة لتلقي الشكاوى والبلاغات في وزارة حقوق الانسان واستقبالها في مقر الوزراة. وفي إطار مؤتمر الحوار الوطني تم مناقشة موضوع التحقيقات المستقلة من ضمن ٣١ نقطة محورية ومنها قضايا وحقوق المخفيين قسراً وكشف الحقيقة حول انتهاكات حقوق الإنسان وسمحت الحكومة اليمنية للجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة اماكن الاحتجاز، تم تقديم مشروع قرار الموافقة على البرتكول الاختياري بشأن المخفيين قسرا واحيل الى البرلمان ونظرا للضروف الحالية تم تأجيل النظر في المشروع الى حين اجتماع مجلس النواب.

٨١- تنص المبادئ الدستورية التي تتضمنها مسودة الدستور الجديد بان تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وامنهم ولا يجوز تقييد حرية شخص الا بحكم من محكمة مختصة ولا يجوز القبض على اي شخص او تفتيشة او حجزة الا في حالة تلبسه ولا يجوز مراقبة اي شخص او التحري عنه الا في الحالات التي حددها القانون ويحضر التعذيب جسديا او نفسيا او معنويا ويحظر القسر على الاعتراف اثناء التحقيقات.

٨٢- وتشير المسودة بإن للانسان الذي تقيد حريتة الحق في الامتناع عن الادلاء باقواله الا بحضور محامية ويحظر حبس او حجز اي انسان في غير الاماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب ولمعاملة غير الانسانية عند القبض واستجوابة وتمكينة من ابداء عند القاء القبض واستجوابة وتمكينة من ابداء دفاعة واعتراضاتة ويجب على الفور اصدار مسبب باستمرار القبض او الافراج عنه وفي كل الاحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في الحجز

لاكثر من سبعة ايام الا بامر قضائي مسبب، وعند القاء القبض على اي شخص لاي سبب يجب ابلاغ اقاربة او من يختارة المقبوض علية ويجب مراعاة ذالك عند صدور الامر القضائي بتجديد الحجز ويحدد القانون عقاب من يخالف اي فقرة من فقرات هذة المادة كما يحدد التعويض المناسب عن الاضرار التي تلحق بالشخص من جراء المخالف ويعتبر التعذيب الجسدي او النفسي عند القبض او الاحتجاز او السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها كل من يمارسها او يأمر او يشارك بها.

٨٣- حصلت وزارة حقوق الانسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على كشوفات المعتقلين والمخفيين قسريا في سجون مليشيا الحوثي وقامت الوزارة برفع تلك الكشوفات الى رئاسة الوزراء وتم صرف مرتب شهري لأسر ٢٤٠٠ معتقل ومخفي قسريا.

مكافحة الاتجار بالبشر

٨٤- شكلت الحكومة اليمنية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢م، ومُثلت في عضويتها الجهات الحكومية والغير حكومية المعنية بمكافحة الظاهرة، مكافحة الاتجار بالبشر وفي عام ٢٠١٤م اقرت الحكومة مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر واحيل الى البرلمان ويهدف القانون الى منع مكافحة الاتجار بالبشر بكافة صورة واشكالة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم وتقديم الرعاية اللازمة لهم واحترام حقوقهم وكرامتهم الانسانية وتثقيف وتوعية المجتمع بمخاطر الاتجار بالبشر ومايسهم في مكافحة الظاهرة والحد منها وتعزيز وتنسيق مجالات التعاون الوطني بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر.

٨٥- قرار مجلس الوزراء رقم ١٠١ لعام ٢٠١٤ بشأن الموافقة على برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص وبخاصة النساء والاطفال اقرت الحكومة المصادقة على البرتوكول الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر واحالتة الى البرلمان للمصادقة علية، حيث تم عقد ورشة المناصرة لمشروع القانون وابراز جهود الحكومة في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في ٤-٥ فبراير ٢٠١٤م بالشراكة مع منظمة الهجرة الدولية والتنسيق لورشة الاجراءات القضائية لجرائم الاتجار بالبشر والتي عقدت خلال الفترة ٢٥- ٢٦ مايو في صنعاء ومن ٢٨- ٢٩ مايو ٢٠١٤ في الحديدة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية وتم عقد ورشة التوعية بمشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع منظمة الهجرة خلال الفترة ١٥- ١٦ يونيو في صنعاء ومن ١٨-١٩ يونيو في الحديدة ٢٠١٤م.

الإجراءات والسياسات العامة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التعليم التوصيات رقم (١٤٥ -١٤٦-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢)

٨٦- واجه قطاع التعليم في مارس ٢٠١٥م مشاكل كبيرة نتيجة اجتياح مليشيات الحوثي المحافظات اليمنية وعقب تحرير اغلب المناطق تم ترميم وتأهيل مدارس ومنشئات التعليم والتوسع فيها ورفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني وانشاء وتشغيل عدد من الكليات والجامعات واستيعاب الطلاب والطالبات من ابناء اسر النازحين والمهجرين من مناطقهم الى المحافظات المحررة والاستمرار في الدراسة والتحصيل العلمي وطباعة الكتاب المدرسي.

٨٧- اتخذت وزارة التربية والتعليم اجراءات لتعزيز التمتع بالحق في التعليم منها اعتماد كتابة المناهج الدراسية وفق مبادى احترام الجنسين إضافة إلى تخصيص برامج لفئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الأسر الفقيرة على مستوى الريف والحضر، كما تساهم وزارة التربية والتعليم في تنفيذ عدد من البرامج التعليمية الخاصة بالأطفال اللاجئين والنازحين بالتعاون مع المنظمات والجهات ذات العلاقة، حيث يتكون هذا البرنامج الإستراتيجي من مجموعة برامج لإصلاح وتحسين التعليم الأساسي، وكذلك برامج لتطوير وتحديد الأداء الاستراتيجي للتعليم الأساسي ومن السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الوضع التعليمي في اليمن ووضع معايير لاختيار القيادات الإدارية والإشرافية الكفؤة والمتخصصة في المؤسسات التعليمية وتطبيق معايير الجودة في مختلف مراحل التعليم وأنواعه وتحسين المناهج الدراسية والاستمرار في تطويرها وتقويمها، وتحسين أساليب التدريس تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص توفير المباني والأثاث والتجهيزات المدرسية التي تواكب الزيادة المتنامية في أعداد المتعلمين.

٨٨- استحداث جامعات وكليات نوعية لتلبية التخصصات والاحتياجات التي يطلبها سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي ومضاعفة الجهود في إدماج النوع الإجتماعي في مجرى العملية التخطيطية للبرامج التنموية في مجالات التعليم، والتي أخذت في التنامي خلال الأعوام الأخيرة إلا أن جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالاضافة إلى كارثة الانقلاب ظلت تفرض نفسها وتحول دون تحقيق نهضة تعليمية سريعة ومتكاملة تلبي احتياجات التنمية بمفهومها الإنساني الشامل، وتقضي في الوقت نفسه على التباينات الواسعة التي لا تزال قائمة بين الذكور والإناث في مجال الالتحاق بالتعليم الأساسي والقدرة على الاستمرار في جميع المراحل التعليمي. وخلال العام ٢٠١٨ نشطت وزارة التربية والتعليم تنفيذ البرامج والاستراتيجيات منها الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي واستراتيجية الصحة المدرسية والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني بالاضافة الى البرامج التي تجسد مبدأ المساواة وعدم التمييز خاصة ما يتعلق بالالتحاق وتحسين النوعية، وتطوير البيئة التعليمية والصحية الملائمة وتمكين الاطفال النازحين واللاجئين من الحصول على التعليم.

أعداد الفصول الدراسية في مرحلتي الأساس والمتابعة – محو الامية

أساس (١)			*أساس (٢)*			*المتابعة*			***الاجمالي***			***عدد***
ذكور	*إناث*	***جملة***	*ذكور*	*إناث*	***جملة***	*ذكور*	*إناث*	***جملة***	***ذكور***	***إناث***	***جملة***	***المراكز***
75	2464	**2539**	66	2266	**2332**	43	1645	**1688**	**184**	**6375**	**6559**	**3759**

عدد الدارسين في مرحلتي الأساس والمتابعة – محو الامية

أساس (١)			*أساس (٢)*			*المتابعة*			*أساسي نسوي*		***الجملة***	
ذكور	*إناث*	***جملة***	*ذكور*	*إناث*	***جملة***	*ذكور*	*إناث*	***جملة***	*ذكور*	*إناث*	***ذكور***	***إناث***	***جملة***
1744	60300	**62044**	1395	57559	**58954**	887	36869	**37756**	721	8347	**4747**	**164180**	**168927**

عدد الإداريون والعمال – محو الامية

الإداريون			العمال						الإجمالي العام		
			متعاقد		ثابت		الجملة				
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	جملة	ذكور	إناث	جملة
742	96	**838**	51	54	17	5	**68**	**59**	**127**	**810**	**155**	**965**

أعداد الدارسين والدارسات في مراكز التدريب التسوية (إناث) – محو الامية

	المهارات النسوية								
	تفصيل	تريكو	طباعة	تطريز	أشغال يدوية	كوافير	تصوير	زراعة مطرية	تدبير منزلي	أخرى	جملة
الإجمالي	**2824**	**321**	**52**	**413**	**1160**	**851**	**93**	**15**	**679**	**1939**	**8347**

أعداد الدارسين والدارسات في مراكز التدريب الأساسي (ذكور) – محو الامية

	مهارات أساسيه										
المديرية	سيارات	كهرباء	حدادة ولحام	نجارة وأثاث	خراطة ومعادن	كمبيوتر	كهرباء منازل	خياطة ذكور	سباكة	أخرى	جملة
الإجمالي	166	193	75	56	33	35	35	18	18	135	**721**

أعداد الدارسين والدارسات بحسب النوع الاجتماعي – محو الامية

حضر			ريف			الإجمالي	
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
952	46859	**49054**	2552	116999	**119551**	4747	164180	**168927**

المدارس المخصصة للفتيات، والمدارس المخصصة للفتيان، والمدارس المختلطة من إجمالي عدد المدارس على المستوى الوطني

	أساسي			ثانوي			أساسي / ثانوي			إجمالي		
الجهة الإشرافية	بنين	بنات	مختلط	إجمالي	بنين	بنات	مختلط	إجمالي	بنين	بنات	مختلط	إجمالي
حكومي	850	690	11171	**12711**	149	66	163	**378**	437	586	3076	**4099**	1526	1449	15570	**17188**
خاص أهلي/محلي	16	4	540	**560**	6	1	1	**8**	36	5	290	**331**	58	10	831	**899**
خاص أجنبي			1	**1**				**0**			3	**3**			4	**4**
الإجمالي	**866**	**694**	**11712**	**١٣٢٧٢**	**155**	**67**	**164**	**٣٨٦**	**473**	**591**	**3369**	**٤٤٣٣**	**1584**	**1459**	**16405**	**18091**

بينما توزعت بحسب جنس الدارسين على النحو التالي

مدارس بنين	مدارس بنات	مدارس مختلط	الاجمالي
١٥٨٤	١٤٥٩	١٦٤٠٥	**١٨٠٩٠**

عدد الطلاب في الجمهورية: اولا: بحسب الصف والجنس

ذكور	اناث	اجمالي
3,246,147	**2,567,435**	**5,813,582**

حيث بلغت إحصائية أعداد الموارد البشرية على مستوى المحافظات 304,041

الحق في الصحة العامة توصيات رقم (١٥٨ و١٥٩)

٨٩- تبنت الدولة عدد من الاستراتيجيات الوطنية في مجال الصحة، منها استراتيجية القطاع الصحي، واستراتيجية الصحة الانجابية، والخطة الخمسية للتنمية الصحية، وذلك بهدف تعزيز تقديم الخدمات الصحية من خلال المستشفيات والمراكز الصحية، وكذلك من خلال برامج التوعية الصحية وتعميم الطب الوقائي. وتُظهر الإحصاءات أن الزيادة في المرافق الصحية لا تتناسب مع الزيادة في أعداد السكان، وتجدر الإشارة إلى أن الرعاية الصحية المقدمة للمرأة تشكل مؤشراً إيجابياً على التقدم، خاصة في خدمات الرعاية الصحية الإنجابية واللقاحات وخدمات الولادة، كما تحصل المرأة على الرعاية الصحية الأخرى بشكل متساوي مع الرجل.

٩٠- تقوم الجمهورية اليمنية بالعمل على تنفيذ عدد من التدابير الحكومية الهادفة إلى تحسين الصحة الجسمية والعقلية والتخفيف من عبء الأمراض المستوطنة والشائعة، بالإضافة رفع نسب التحصين ضد الأمراض وتخفيض نسب سوء التغذية، ومكافحة وباء الكوليرا. كما تهدف التدابير إلى رفع نسب التغطية بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والوقاية من فقر الدم (نقص الحديد) من خلال تدعيم الدقيق بالحديد، وتوفير قائمة الأدوية الأساسية في المرافق الصحية، والعمل على نشر التوعية الصحية والسكانية، وتعزيز النظام الصحي مؤسسيا من خلال التدريب والتأهيل، ويتم العمل على تعزيز خدمات الطوارئ العاجلة شاملة الخدمات الأساسية والمخيمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية بالتركيز على المناطق ذات الأولوية.

٩١- أدى سياق الصراع المسلح وقيود الميليشيا الانقلابية على تدفق المساعدات الإنسانية ووصول المساعدات لمستحقيها في حصد الآلاف من أرواح المواطنين وتعرض مئات الآلاف منهم نتيجة تفشي الأمراض الوبائية، مثل حمى الضنك والتيفويد والملاريا والكوليرا. ورغم التحديات الماثلة، فقد أمكن للسلطات اليمنية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والدولي والمنظمات الإغاثية على تعزيز توفير الرعاية الصحية، ويوفر الملحق الخاص بالصحة البيانات والمؤشرات الدالة على ذلك.

التنمية ومكافحة الفقر وسوء التغذية والحد من البطالة

التوصيات رقم (١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٩-١٣٠-١٣٢-١٣٣-١٣٥-١٣١-١٣٧-١٣٩-١٤٠)

٩٢- عانت البلاد خلال العقود السابقة من إخفاق السياسات التنموية في انتشال البلاد من أزماتها الاقتصادية المتنوعة والتي تراكمت بفعل انتشار الفساد والهدر والمحسوبية وغياب الديمقراطية والشفافية والحوكمة الرشيدة، وما كادت البلاد تخترق جدار الفشل بفضل ثورة ١١ فبراير ٢٠١١

وارتفعت وتيرة التطلعات والآمال باتجاه استكمال بناء النظام السياسي حتى اختطفت ميليشيا الحوثي وحلفائها أحلام اليمنيين في الخروج من دائرة الفقر والبطالة.

٩٣- تضاعفت معدلات الفقر في اليمن خلال الفترة التي يتناولها التقرير بسبب الانقلاب والصراع المسلح، وأصبحت الأزمة الإنسانية في اليمن واحدة من كبريات الأزمات الإنسانية في العام، حيث يُقدر أن نحو ٢٢ مليون يمني من بين ٢٧ مليون يحتاجون للمساعدة لتدبير مواردهم المعيشية، فيما تجاوز عدد النازحين داخلياً لأكثر من ثلاثة ملايين شخص.

٩٤- أدى الصراع المسلح بصفة عامة، واستهداف ميليشيا الحوثي المتعمد للمنشأة الخدمية إلى تضرر قطاعات الخدمة الأساسية بصورة كبيرة، حيث تفاقمت أزمة توفير مياه الشرب النقية، وتفاقمت أزمة الطاقة بصورة كبيرة بما أدى للتأثير سلباً على حياة المواطنين بصفة عامة، وقدرتهم على التنقل وتشغيل المنشأة بما في ذلك المستشفيات والمنشأة التعليمية. وفقد مئات الآلاف من المواطنين مصادر الرزق بما أثر سلباً على معيشة عائلاتهم، سواء بسبب نزوحهم داخلياً، أو بسبب الانكماش الاقتصادي الهائل الذي تعانيه البلاد، فضلاً عن انهيار القوة الشرائية للعملة الوطنية وتراجعها أمام العملات الأجنبية لأكثر من ١٠٠ بالمائة، في وقت ارتفعت فيه أسعار الغذاء والسلع الأساسية والخدمات بشكل يستحيل معه على غالبية السكان تدبير احتياجاتهم الأساسية.

٩٥- قامت ميليشيا الحوثي بنهب الأموال العامة والسيطرة على البنك المركزي والاستيلاء على المرتبات والأجور التي أوفت بها الحكومة للعاملين بالدولة والقطاع العام، كما قامت بفرض رسوم وضرائب غير مشروعة تحت عنوان "دعم المجهود الحربي". واستولت ميليشيا الحوثي على الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، سواء كثمن لتمرير المساعدات من ناحية، أو لتدبير احتياجات المقاتلين لديها وأسرهم، وتحكمت في توزيع ما تبقى المساعدات بحيث يستفيد منها بالأساس الموالون لها. كما فرضت ميليشيا الحوثي قيوداً غير مباشرة على المنظمات الإنسانية التي قد تحاول تمرير مساعداتها عبر الموانئ الأخرى، وقصرت دخول المساعدات على ميناء الحديدة الذي تسيطر عليه، ورفضت كافة مساعي ومبادرات الأمم المتحدة لتأمين إدارة الميناء دولياً لضمان تدفق المساعدات ومنع انتهاك القرارات الدولية بحظر الأسلحة التي يجري استخدامها ضد الدول الصديقة وبلدان الجوار وتهديد الملاحة العالمية عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

٩٦- اتخذت السلطات اليمنية سلسلة من التدابير للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية عبر العديد من القرارات الجمهورية والوزارية، وصولاً إلى القرار الجمهوري رقم ١٧٥ في أغسطس ٢٠١٨ بتشكيل لجنة اقتصادية لإجراء المعالجات الضرورية، وضمان تقديم الدعم الضروري للفئات الأكثر حاجة. وتبنت الحكومة اليمنية ضمن البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية توجها وطنيا منسقا يعالج هدفين أساسيين هما التنمية الاقتصادية، والتوسع في تقديم المعونات النقدية الاجتماعية عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لحماية أكثر الأسر ضعفاً، مع أهمية التركيز على المناطق الريفية والفئات الأكثر هشاشة لمساعدة الحالات من برنامج الحماية الاجتماعية، والذي تضمن مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف إلى زيادة عدد المستفيدين وتشجيع ودعم برامج الإقراض الصغير، وتطوير البناء المؤسسي لكل من صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين.

٩٧- بادرت الحكومة برعاية والمشاركة في عدة ورشات عمل ضمن فعاليات وأنشطة شبكة التنمية المستدامة والتي اختتمت في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، في عدن وحضرموت ومأرب والحديدة وتعز، والتي هدفت إلى التوعية بأهداف التنمية المستدامة واستمراريتها في المشاريع التنموية المختلفة على المدى الطويل. وتعمل الحكومة اليمنية على إعداد برامج وخطط كبيرة بالتعاون مع الدول الصديقة للتخفيف من الفقر وتفعيل برامج التنمية، وأطلقت بدعم من دول التحالف العربي جهودا لإعادة الاعمار في سياق نجاح الحكومة في تحرير ٨٠ بالمائة من الأراضي اليمنية.

٩٨- خلال الفترة من مايو ٢٠١٥ وحتى مايو ٢٠١٨، احتجزت ميليشيا الحوثي ومنعت دخول ٨٤ سفينة إغاثية ونفطية، واستهداف ٧ سفن اغاثية وتجارية في البحر الأحمر، ونهب أكثر من ٦٩٦ شاحنة وتفجير أربع شاحنات إغاثية، وقتل ٢ من سائقي الشاحنات الاغاثية، إضافة إلى نهب ١٥٨١٥ سلة غذائية تم احتجازها ثم نهبها، واقتحام مخازن المنظمات الدولية، وإتلاف أربعة آلاف طن من المواد الغذائية، ومنع افراغ ١١٩٧٩ طن من الديزل، و٨٤٣٢٦ من البترول في ميناء الحديدة.

٩٩- تسببت تدني اسعار الريال مقابل العملات الاخرى زيادة في نسبة الفقر في اليمن وصلت إلى أكثر من عدد السكان، كما أن مستويات سوء التغذية مرتفعة، خصوصا بين الأطفال والنساء، حيث ينتشر في اليمن حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وعلى نطاق واسع وتصنف اليمن ضمن أسوأ إحدى عشر بلداً في العالم من حيث انعدام الأمن الغذائي وتواجه اليمن تحديا كبيرا في عملية التنمية متمثلا في مشكلة البطالة، حيث إزدادت البطالة نتيجة توقف العديد من المشاريع الاستثمارية وتسريح العديد من العاملين ومهاجرة رجال الاعمال بسبب انقلاب المليشيات بالاضافة الى نهب المليشيات اكثر من خمسة مليار دولار من البنك المركزي والاستيلاء على موارد الدولة بالاضافة الى تعمدهم بسحب العملة الصعبة من السوق مما سبب انهيارا كبيرا للعملة المحلية.

التعاون مع آليات الأمم المتحدة

١٠٠- تولي الدولة اهتماماً كبيراً بالتعاون والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة، وتنظر بتقدير كبير إلى جهود مختلف وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها التي تساهم في دعم مسار التسوية السلمية في البلاد، وفي توفير الدعم الإغاثي الضروري للمتضررين من الصراع المسلح، وتعمل بتعاون وتنسيق كبير مع مختلف هذه البرامج، وتعرب عن تقديرها الخاص لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق شئون المساعدات الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين ومنظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف.

١٠١- في مجال حقوق الإنسان خاصة، تؤمن الحكومة اليمنية إيماناً كبيراً بأهمية التقدم على صعيد تفعيل المعايير الدولية لحقوق الإنسان إيماناً منها بأهمية هذه المعايير في تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيز المواطنة واستعادة السلم الأهلي في البلاد، وترى أهمية محورية لدور الأمم المتحدة في هذا المجال. في هذا السياق، قررت الحكومة اليمنية الموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري، وتدرس حالياً الانضمام إلى اتفاقية حماية العمال

المهاجرين وأسرهم، والنظر في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويعرقل غياب السلطة التشريعية المعطلة قدرة البلاد على النهوض بهذه الخطوات وإتمامها.

١٠٢- اهتمت الحكومة اليمنية بالمشاركة والتفاعل الدائم مع دورات مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في مختلف دوراته، والتواصل المستمر مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتواصل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقد أعلنت الحكومة اليمنية قبولها بقراري مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٦ وسبتمبر ٢٠١٧ بشأن التعاون مع آليات التحقيق الوطنية وتقديم الدعم لها، والاستعانة بخبرات توفرها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع فريق الخبراء البارزين الذي تضمنه قرار المجلس الأممي في ٢٠١٧، واستقبال الفريق والفنيين المعاونين لهم وتقديم الإيضاحات والتفاصيل والمعلومات الموثقة.

١٠٣- هناك زيارات قام بها وفود عالية المستوى تابعين لوكالات الامم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة منها زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير العام لبرنامج الغذاء العالمي والمدير العام لليونسيف ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. بالإضافة إلى زيارة فريق العقوبات المنبثق من مجلس الأمن الدولي ومجموعة الخبراء المعينة من المفوض السامي لحقوق الإنسان ومدير إدارة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية والتعاون المستمر مع مكتب المفوضية السامية في اليمن والالتزام بتقديم التقارير الوطنية التعاهدية إلى اللجان المعنية والاتفاقيات الموقعة والمصادقة عليها بلادنا، ما عدا الفترة الأخيرة بسبب الظروف المعقدة التي تمر بها اليمن بسبب الانقلاب وما نتج عنه من تدهور في مختلف المجالات، ولدى الحكومة الرغبة في تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الانسان ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن المعنية بحقوق الانسان لتحسين اوضاع حقوق الإنسان وتوفير المساعدات الإنسانية والإغاثية للشعب اليمني.

الصعوبات والتحديات التي تواجه اليمن في إعمال السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان

١٠٤- تواجة حكومة الجمهورية اليمنية حاليا تحديات كبيرة تمثلت في:

- **استمرار انقلاب مليشيات الحوثي وسيطرتة على اجزاء من الجمهورية اليمنية وتعنتها في رفض السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة ومنها قرار ٢٢١٦ م.**
- **تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني واستكمال الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد.**
- **ما تواجهه النظم المؤسسية في اليمن، بسبب تفكك الاقتصاد والتكامل الاجتماعي وتلاشي الخدمات الأساسية، مما أدى إلى حرمان اقتصادي مهول ودفع ملايين اليمنيين إلى حافة المجاعة.**
- **أزمة الغذاء والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي وانهيار الخدمات الأساسية بسبب الانقلاب وما تبعه من أوضاع.**
- **الزيادة السريعة للسكان الذين يزدادون فقرا، وتؤثر هذه الزيادة بشكل كبيرة على قدرة الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية لهم**

- **استمرار الانتهاكات بحق الاطفال من قبل ميليشيات الحوثي في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم وخاصة تصاعد جرائم تجنيد الاطفال والزج بهم في جبهات القتال أو استخدامهم دروعا بشرية.**
- **بطئ استجابة المنظمات الدولية المعنية بالحماية وضعف التنسيق منهم مع الحكومة الشرعية ممثلة بالوزارات المعنية لتنفيذ انشطتها ومشاريعها لتحقيق الاهداف المرجوة لها.**
- **والنزوح للأسر الذي سببته حرب ميليشيا الحوثي الانقلابية وما نتج عنة من اثار ونتائج وانتهاكات بحق الاطفال، وتحديات معالجتها وتوفير الحد الادنى لسبل العيش وخاصة النساء.**

الخاتمة

١٠٥- إن حكومة الجمهورية اليمنية ملتزمة بما قطعتة على نفسها من مواثيق وعهود واتفاقيات وتعلن التزامها الغير محدود بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تتعهد بالعمل على تجاوز كل الصعوبات والتحديات التي تمر بها اليمن، واستعادة المؤسسات التي لازالت تحت سيطرة المليشيات بدعم المجتمع الدولي والتحالف العربي لدعم الشرعية، وتتطلع الحكومة اليمنية إلى دعم ومساعدة الدول والمنظمات الدولية المختلفة تنمويا وإنسانيا للتخفيف من الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب اليمني وتساعد الحكومة على مواجهة التحديات الكبيرة التي تعصف بالبلاد، وتؤكد الحكومة اليمنية على اهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل في الارتقاء بواقع حقوق الانسان، كما تؤكد التزامها بالتنفيذ الفعال للصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان.

١٠٦- يسر حكومة الجمهورية اليمنية أن تتقدم بالشكر والتقدير إلى مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وإلى الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة، وإذ تؤكد التزامها بكل التوصيات المقبولة التي سيتبناها المجلس في إطار مناقشة تقريرها الثالث للإستعراض الدوري الشامل. وتلتزم الحكومة اليمنية بالنظر في التوصيات المقدمة في عملية الاستعراض المتعلقة بها وبالاشتراك مع المجتمع المدني ووزارة حقوق الانسان واعضاء اللجنة الفنية الحكومية في اعداد ردها بشأن التوصيات المقبولة ومتابعة تنفيذها.

ملاحق التقرير

- **ملحق رقم (١) وثيقة مؤتمر الحوار الوطني**
- **ملحق رقم (٢) مسودة الدستور**
- **ملحق رقم (٣) احصائية ومؤشرات التعليم**
- **ملحق رقم (٤) احصائيات ومؤشرات الصحة العامة**